مجلة جامعة دمشق للدراسات التاريخية

اسم المقال: تباين سياسة دول الاتحاد الأوروبي تجاه قضايا المنطقة العربية 1993 - 2004
اسم الكاتب: إياد فرحان بدرية، أحمد محسن الخضر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/10449
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 16:44 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للدراسات التاريخية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة دمشق للدراسات التاريخية
المجلد 149 (1): 46-60

Damascus university journal of Historical Studies
V 149 (1):46-60

تباين سياسة دول الاتحاد الأوروبي تجاه قضايا المنطقة العربية 1993-2004

إياد فرحان بدرية[1]، أحمد محسن الخضر[2]

[1]طالب دكتوره، قسم التاريخ
Eyadbad37@ damascusuniversity.edu.sy
[2]كلية الآداب، قسم التاريخ، حديث ومعاصر
Ahmad.alkhuder1955@damascusuniversity.edu.sy

الملخص

تركز الدراسة على تقييم السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، وتأثير تباين سياسة الاتحاد الخارجية على قضايا المنطقة العربية، كونه فاعل دولي تجاه المنطقة العربية، كجزء من استراتيجيته الشرق أوسطية، انطلاقًا من التأثير الاقتصادي الذي يحاول أن يمارسه في اتخاذ القرارات المتوازنة، ما بين تحقيق مصالحه الاستراتيجية في منطقة حيوية ذات تأثير على منظومة العمل الدولية، وبين العمل على الحفاظ على علاقات متوازنة مع القوة الأولى عالميًا الولايات المتحدة الأميركية، للوقوف على حقيقة تباين سياسة دول الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة العربية بين عامي1993-2004.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الأوروبي، السياسة الخارجية، المنطقة العربية، الولايات المتحدة الأمريكية

تاريخ الايداع: **2024/3/6**
تاريخ النشر: **2024/5/17**

حقوق النشر: جامعة دمشق –سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب **CC BY-NC-SA**

Variation in the policies of European Union countries towards issues in the Arab region 1993-2004

Eyad Frhan Badria[1], Ahmad Muhsin alkhudar[2]

1 PhD Student, Department of History
2 Faculty of Arts, Department of History, Modern and Contemporary

Received: **6/3/2024**
Accepted: **17/5/2024**

Copyright: Damascus University- Syria, The authors retain the copyright under a **CC BY- NC-SA**

Summary

The study focuses on analyzing the common foreign policy of the European Union, and the impact of the variation in the Union's foreign policy on the issues of the Arab region, as it is an international actor towards the Arab region, as part of its Middle Eastern strategy, based on the economic influence that it tries to exercise in making balanced decisions, which Between achieving its strategic interests in a vital region that has an impact on the international business system, and working to maintain balanced relations with the world's first power, the United States of America, to find out the fact that the policy of the European Union countries towards the Arab region varied between the years 1993-2004.

Keywords: European Union, foreign policy, Arab region, United States of America

المقدمة:

برز الاتحاد الأوروبي كونه لاعب دولي في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والمنطقة العربية بشكل خاص، وذلك مع التطور المستمر للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة منذ بداية التسعينيات، لكن يبقى ثقل السياسة الخارجية محدوداً، مقارنة مع القوة الاقتصادية التي يمتلكها الاتحاد الأوروبي، بدا الأمر واضحًا بعدم وجود تأثير سياسي واضح في قضايا المنطقة العربية، التي تؤثر بشكل كبير في أمن دول الاتحاد الأوروبي، بعد أن أصبح الاتحاد من أكبر الجهات المانحة لعملية السلام دون حضور سياسي فعال، وخاصة كونه عضوا في "اللجنة الرباعية للشرق الأوسط" التي تأسست عام 2002 باعتبارها جهة فاعلة دبلوماسية متساوية إلى جانب الولايات المتحدة وروسيا والأمم المتحدة، في ضوء التوسع شرقا، فإن مفاهيم سياسة الجوار – أوروبا الموسعة، ومقترحات وزير الخارجية الألماني يوشكا فيشر لمبادرة جديدة للمنطقة العربية، والشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية، و السؤال حول مكانة المنطقة العربية في التخطيط الأوروبي المستقبلي، وإذا كانت الجوانب الداخلية والمؤسسية للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، قد جعلت من التوصل إلى سياسة خارجية متماسكة أمراً بالغ الصعوبة، فإن التوسع شرقاً يهدد بفرض انتكاسة خطيرة أخرى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، ومن ناحية أخرى فإن المقترحات التي تمت مناقشتها في الاتفاقية لإصلاح مؤسسات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، وخاصة تعيين وزير للخارجية الأوروبية من الممكن أن تعزز الموقف الأوروبي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث كونه يعمل على تقييم السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة، وتأثير قضايا المنطقة العربية في بروز السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي وتباينها في اتخاذ القرارات الحاسمة، والفهم الاوروبي للوضع العالمي الجديد، وكيفية توظيف القضايا العربية لخدمة المصالح الاوروبية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى معرفة مدى اهتمام الاتحاد الأوروبي بالمنطقة العربية، من منطلق سياسة الجوار الأوروبية والمصالح المشتركة، بين ضفتي المتوسط في كثير من القضايا ذات الاهتمام المشترك، سواء في الجانب الأمني والهجرة والإرهاب والطاقة أوفي عملية السلام العربية "الاسرائيلية"، والتحديات المشتركة الناتجة عن التعاون الأوروبي– العربي، في ظل وجود نظام عالمي آحادي القطبية الولايات المتحدة الامريكية ومدى تأثيرها بالمنطقة العربية ودول الاتحاد الأوروبي.

إشكالية الدراسة:

بناءً على التطور التاريخي للسياسة الأوروبية في المنطقة العربية، سيتم دراسة وتحليل دور الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية منذ بداية التسعينيات، حيث كان عام 1993 بمثابة نقطة تحول جذرية سواء في عملية التكامل الأوروبي أو قضايا المنطقة العربية، بداية السياسة الخارجية والأمنية المشتركة مع معاهدة ماستريخت1992م، وتباين السياسة الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي، ومحدودية ثقل السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي فيما يتعلق بقضايا المنطقة العربية، بالرغم من الثقل الاقتصادي الذي تتمتع به دول الاتحاد الأوروبي.

تطرح الإشكالية العديد من التساؤلات:

1–ما هي الصعوبات التي واجهت المجموعة الأوروبية في التعاطي مع قضايا المنطقة العربية؟

2-ما هي التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي في تحقيق سياسة خارجية و أمنية مشتركة ؟

3- هل استطاعت دول الاتحاد الأوروبي توظيف العامل الاقتصادي في تحقيق فعالية سياسية تجاه قضايا المنطقة العربية؟

4- هل يستطيع الاتحاد الأوروبي فرض رؤية امنية أوروبية مستقلة عن الرؤية الامريكية في المنطقة العربية؟

5- ما هي التوقعات العربية حيال السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي حيال قضايا المنطقة العربية؟

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعد في جمع المادة العلمية وتقديم وصف تاريخي تمهيدًا لتحليلها ونقدها ومقارنتها اعتمادًا على التطور التاريخي الذي شهدته سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية والمتغيرات التي شهدتها المنطقة العربية

حدود البحث المكانية والزمانية:

تعتبر دول الاتحاد الأوروبي والدول العربية بشقها الآسيوي، المنطقة الجغرافية التي يستهدفها البحث.

أما الحدود الزمانية تشمل الدراسة الفترة الزمانية ما بين عامي 1993-2004م.

مراحل تطور السياسة الأوروبية تجاه المنطقة العربية

تتحمل كل من فرنسا وبريطانيا مسؤولية تاريخية وسياسية عن الصراع في المنطقة العربية، وما نتج عنه من قضايا عالقة يصعب حلها، بدءًا من الاستعمار الأوروبي واتفاقية سايكس_ بيكو التي قسمت المنطقة العربية. والحرب العالمية الأولى والثانية، بالإضافة إلى قيام دولة "إسرائيل" على أساس وعد بلفور، والمشاركة الأوروبية في الحرب الباردة التي كان لها تأثير دائم على أوروبا والدول العربية، لذلك يتوجب على الاوروبيين المساعدة في اعادة ترميم المنطقة اقتصاديا وانسانيًا جراء الضرر النفسي التي تعرضت له شعوب المنطقة بسبب السياسية الاستعمارية الأوروبية في المنطقة العربية، وذلك من خلال دعم القانون الدولي وحقوق الإنسان، حيث يتحمل الاتحاد الأوروبي باعتباره أقوى فاعل اقتصادي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مسؤولية اقتصادية تجاه الاقتصادات الأقل نموا في المنطقة، وتدخل المنطقة العربية في أولويات الاهتمامات الاستراتيجية والأمنية الكبيرة بالنسبة للدول الأوروبية، ترتبط السياسة الأوروبية بالمنطقة العربية ارتباطاً وثيقاً في عملية التكامل الأوروبي.[1]

المرحلة الأولى 1950-1970م:

فرضت تطورات الصراع في المنطقة العربية على الدول الأوروبية اتخاذ مواقف متباينة تجاه الكثير من القضايا العربية، منذ بداية الجماعة الأوروبية عام 1952، بدا الأمر واضحًا عند قيام فرنسا وبريطانيا بمشاركة "إسرائيل" في عدوانها على مصر في العام 1956م، و ذلك يدل على تمسك تلك الدول بسياستها الاستعمارية بالإضافة لدعمها الكامل لتثبيت "إسرائيل" كدولة في قلب المنطقة العربية، على أرض فلسطين والسماح لها بالتوسع باحتلالها أراض في كل من سورية ومصر والأردن مع تقديم الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري، كان التركيز بين الدول الأوروبية مقتصرا على التكامل الاقتصادي، ولم تنص معاهدة روما لعام 1957م[(2)]، على التعاون في مجال السياسة الخارجية، كانت المحاولة الأولى لتنسيق أنشطة السياسة الخارجية للدول الأعضاء في

[1] - سلامة، دلال، الدور الأوروبي في عملية السلام الفلسطينية- الإسرائيلية ما بين الدور الاقتصادي السياسي، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2005، ص 55-56

([2]) معاهدة روما: اتفاقية أوروبية وقعت في يوم 25 آذار 1957 في قاعة الكابيتول بالعاصمة الإيطالية روما، وتمثل نواة لما عرف لاحقا بالاتحاد الأوروبي يعد تجربة ملهمة للتكامل الاقتصادي والسياسي والديمغرافي التي وقعت عليها ست دول أوروبية هي (فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا)

المفوضية الأوروبية آنذاك هي التعاون السياسي الأوروبي، الذي تم إطلاقه في عام 1969المعني بالتعاون الحكومي الدولي وتنسيق السياسات الخارجية الوطنية التي تعد سياسة رد فعل وغير نشطة، لم تكن تلك السياسة ذات فعالية في الأزمات الدولية، ولكن كان هناك أيضًا تجارب إيجابية في التعاون، خاصة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والصراع في المنطقة العربية، وهما المحوران الرئيسيان لمنظمة التعاون السياسي الاوروبي[3].

المرحلة الثانية 1970- 1990م:

كانت المواقف الأوروبية في البداية مختلفة جداً، إلا أن بعد حرب الأيام الستة "نكسة حزيران"عام1967. انتقدت فرنسا "إسرائيل" بشدة؛ في حين كان رد فعل ألمانيا وبريطانيا العظمى أكثر تأييدًا لإسرائيل، وشيئًا فشيئًا حدث تقارب في المواقف الأوروبية، كان الهدف اتباع سياسة محايدة قدر الإمكان وعدم تعزيز ودعم "إسرائيل" أو الفلسطينيين أكثر من اللازم، ويعتبر إعلان البندقية الذي اعتمده المجلس الأوروبي في عام 1980 بمثابة نجاح للأوروبيين، التي اعترفت لأول مرة بحق الفلسطينيين في تقرير المصير وبمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل رسمي لهم، يمكن اعتبار الإعلان بمثابة خطوة أولى نحو إضفاء الطابع الأوروبي على السياسة الخارجية، و نقطة تحول لتنسيق السياسة الخارجية الأوروبية بشكل أفضل تجاه قضايا المنطقة العربية، حيث أدت أزمة النفط عام 1973، إلى تأسيس الحوار الأوروبي العربي، وهو حوار إقليمي بين الدول الأعضاء التسع في المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء في جامعة الدول العربية البالغ عددها 21 دولة، والذي تألف في المقام الأول من تبادل وجهات النظر السياسية والتعاون الاقتصادي، ولم تكن الولايات المتحدة وإسرائيل متحمسين للمبادرة الأوروبية، بينما كانت الدول العربية تأمل في الحصول على الدعم الأوروبي في صراع المنطقة العربية كثقل موازن للسياسة الامريكية، في حين فكر الأوروبيون في تحسين التعاون الاقتصادي، تعتبر المرحلة المهمة في تطوير السياسة الخارجية المشتركة للدول الاوروبية مع دخول القانون الأوروبي الموحد حيز التنفيذ في عام 1987، والذي أنشأ لأول مرة تعاونًا تعاقديًا، في مجال السياسة الخارجية بين الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في إطار منظمة التعاون السياسي الأوروبي، وكان هذا هو الشرط الأساسي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة التي تقررت في ماستريخت، حيث عملت المعاهدة على ادخال الاتحاد السياسي حيز التنفيذ، يمكن الحديث عن سياسة خارجية أوروبية مشتركة منذ ذلك الحين[4]. وبالتالي تم توسيع صلاحيات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بشكل مستمر من خلال معاهدتي أمستردام ونيس[5].

ومن المتوقع أن تتوج بتعيين وزير للخارجية للاتحاد الأوروبي، كما هو منصوص عليه في مسودة الدستور، يمكن تصنيف الدور الأوروبي في المنطقة العربية بالثانوي، بالرغم من القرب الجغرافي والاتصال التاريخي بالمنطقة العربية، وفترة الاستعمار التي

،واحتوت معاهدة روما على أسس اقتصادية تحت اسم "معاهدة تأسيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية". وهي اتفاقية أدت لاحقا إلى تأسيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية في الأول من كانون الثاني 1958.

[3]) David Allen/Alfred Pijpers, European Foreign Policy-Making and the Arab-"Israeli" Conflict, The Hague-Boston-Lancaster 1984, p.121.

4. ميلود، ميسوم، الامة العربية وتداعيات حرب أكتوبر 1973م، مجلة روافد للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد4، 2018، ص141-142.

5-معاهدة أمستردام: تم توقيعها في 2 تشرين الاول 1997، ودخلت حيز النفاذ في 1ايار 1999.ادخلت المعاهدة تغييرات كبيرة في معاهدة ماسترخت في 1992. معاهدة امستردام تعنى بزيادة التركيز على زيادة سلطات البرلمان الأوروبي، ونقطة البداية لتحقيق السياسة الخارجية والأمنية المشتركة.

- معاهدة نيس وقعتها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في 26 شباط 2001، ودخلت حيز التنفيذ في الأول من شباط 2003، حددت المعاهدة المبادئ والأساليب لتطور النظام المؤسسي بتوسع الاتحاد الأوروبي ودخول دول من أوروبا الوسطى والشرقية.

شكلت حضوراً أوروبياً مباشراً، والروابط الاقتصادية والثقافية بين الطرفين، رغم تفوق الدول الأوروبية على الولايات المتحدة الامريكية في كثير من معطيات التأثير في المنطقة العربية، إلا انها استطاعت انهاء السيطرة الأوروبية على المنطقة وأخذ مكانه.[6]

الاتحاد الأوروبي والصراع في المنطقة العربية منذ عام 1993

يعتبر حل الصراع العربي-"الإسرائيلي" من المصالح الأساسية للاتحاد الاوروبي، حيث يؤكد على حل الدولتين و في حق الوجود وأمن دولة إسرائيل، وكذلك تقرير المصير للفلسطينيين في بناء دولة فلسطينية ديمقراطية على أساس حدود عام 1967، مع إمكانية إجراء تغييرات طفيفة على الحدود، والقدس عاصمة مشتركة، والحل العادل لمشكلة اللاجئين، كما يدين الاتحاد الأوروبي عمليات المقاومة الفلسطينية على المدنيين الإسرائيليين، ويدعو السلطة الفلسطينية إلى بذل كل ما في وسعها لمنع مثل هذه العمليات، وفي الوقت نفسه يطالب الاتحاد الأوروبي إسرائيل بسحب قواتها العسكرية من الضفة الغربية و قطاع غزة، ووقف القتل المستهدف للنشطاء المشتبه بهم، ورفع القيود المفروضة على الفلسطينيين وتجميد النشاط الاستيطاني، تنشط السياسة الأوروبية في المنطقة العربية على مستويات مختلفة، المستوى المركزي هو CFSP.[7]

والمستوى الآخر هو عملية برشلونة، كذلك يؤثر الاتحاد الأوروبي على الصراع في المنطقة العربية من خلال المساعدات المباشرة للاجئين الفلسطينيين، بالإضافة إلى سياسته التجارية الخارجية. والمساعدات الإنسانية والدبلوماسية، إن CFSP هو شكل مكثف ومتطور من التعاون الحكومي الدولي، وهناك تبادل مستمر للمعلومات بين حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حول مسائل السياسة الدولية ومواءمة المواقف الوطنية أهم أدوات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة هي الاستراتيجيات والمواقف والأعمال المشتركة والإعلانات بشأن الأزمات الحالية، والتصويت الجماعي في المنظمات والمؤتمرات الدولية، وتعيين ممثلين خاصين، ومراقبة الانتخابات، والحوار السياسي و نشر قوات الاستجابة للأزمات العسكرية والمدنية، تم استخدام أدوات السياسة الخارجية الجديدة بسرعة كبيرة في صراع المنطقة العربية،[8] حيث يسعى الاتحاد الأوروبي لتحقيق سياسته الخارجية والأمنية منذ منتصف التسعينيات، وبالإضافة إلى العديد من الإعلانات والمواقف المشتركة بشأن الوضع في المنطقة العربية، تم أيضًا اعتماد إجراءات مشتركة مختلفة واستراتيجية مشتركة، شملت المراقبة والمساعدة الفنية في المجلس التشريعي الفلسطيني والانتخابات الرئاسية للسلطة الفلسطينية عام 1996، وكانت النتيجة الملموسة الأخرى تعيين الممثل الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ميخائيل أنخيل موراتينوس[9]. في نوفمبر 1996، عندما وصلت المفاوضات العربية- "الإسرائيلية " إلى طريق مسدود.

حيث تتمثل مهمة موراتينوس في إقامة اتصالات وثيقة مع "إسرائيل" والفلسطينيين، بالإضافة إلى كل من سوريا ولبنان والأردن ومصر، ومتابعة الدور الاقتصادي للاتحاد الأوروبي، كما عمل موراتينوس على الحفاظ اتصالات متوازنة، وعلى مسافة واحدة مع جميع أطراف النزاع، وأصبح نشطاً خلف مستوى التفاوض الرسمي، وقدم اقتراحات بطريقة عززت الصورة السياسية للاتحاد الأوروبي في عملية السلام، وعندما تعرضت عملية السلام لانتقادات متزايدة بسبب عدة موجات من عمليات حماس، رد الاتحاد

---

6 -محمد، جاسم، هل يبقى الاتحاد الأوروبي متماسكا؟ ... معاهدة أمستردام، إعداد المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والإستخبارات . المانيا وهولندا-وحدة الدراسات والتقارير "4"، 2019.

7 - CFSP: The common foreign and security policy.

8- Isabel Schäfer, Regional Crises and Europe: How the Middle East Conflict and Iraq War Affect the EMP, Freie Universität Berlin,2005, p5-6

9 – مخائيل موراتينوس: دبلوماسي وسياسي اسباني شغل منصب وزير خارجية اسبانيا 2004، ورئيساً لمنظمة الامن والتعاون في أوروبا 2007، ومندوب الاتحاد الأوروبي لعملية السلام العربية الإسرائيلية.

الأوروبي "بعمل مشترك" بأقرار "برنامج المساعدة لدعم السلطة الفلسطينية في جهودها لمكافحة الإرهاب"،[10] لوقف الأنشطة التي تقوم بها المقاومة في المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية، وعلى وجه التحديد دعم وتدريب وتجهيز الشرطة الفلسطينية، كان عمل برنامج المساعدات بشكل جيد نسبياً بالتوازي مع عمل برامج وكالة المخابرات المركزية، وفي عام 1999، سقط إسرائيليان فقط جراء عمليات المقاومة الفلسطينية، وهو أدنى رقم منذ عام 1967، طبعًا كان من الواضح منذ البداية أن مثل هذا البرنامج لن يكون له أي فائدة في حال تفاقم الوضع العام بين الفلسطينيين والإسرائيليين مرة أخرى(11)، تم تعيين الأمين العام السابق لمنظمة حلف شمال الأطلسي خافيير سولانا[12] ممثلاً أعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة في حزيران 1999، كان ذلك بمثابة علامة فارقة في مسيرة الدبلوماسية الأوروبية، وقد حظي بمزيد من الاستمرارية والحضور المتزايد على المستوى الدولي، شارك سولانا في قمة شرم الشيخ في تشرين الأول من العام 2000، وكان عضواً في لجنة ميتشل[13] وينظر البعض إلى سولانا على أنه وزير الخارجية الأوروبي، بينما يرى البعض الآخر أنه مجرد مساعد لرئاسة الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى مكتب الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، حاولت معاهدة أمستردام منح الاتحاد الأوروبي المزيد من صلاحيات السياسة الخارجية وهياكل أكثر كفاءة لصنع القرار، ووسائل تمثيل خارجي، أفضل من خلال إدخال تصويت الأغلبية المؤهلة وتطوير السياسة الخارجية، وهياكل السياسة الدفاعية المشتركة، إن مشاكل التمثيل الخارجي تشكل تعبيراً عن الخلاف الداخلي بين الأوروبيين حول الشكل الذي ينبغي أن تبدو عليه السياسة الخارجية المشتركة، تتصرف أي دولة عضو في الاتحاد الأوروبي بمفردها في السياسة الخارجية، من دون التشاور المسبق مع شركائها الأوروبيين هناك تكامل جزئي، ولكن هناك أيضًا منافسة من وجهة نظر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي،[14] واعتماداً على السياق السياسي، يتم لعب الورقة الأوروبية أو الورقة الوطنية، على سبيل المثال عندما يذهب الرئيس الفرنسي جاك شيراك في رحلة إلى المنطقة العربية، أو عندما يتفاوض وزير الخارجية الألماني على وقف إطلاق النار في المنطقة، وكثيراً ما يحدث هذا باسم الأوروبي، ولكن من دون التشاور المسبق مع المسؤولين الأوروبيين المعنيين، وعادة فيما يتعلق بالمزاج الوطني من المؤكد أن الانتقاد الذي يعتبر أن سياسة الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية، هي سياسة التصريحات له ما يبرره، الواقع أن نصيب الأسد من السياسة الخارجية الأوروبية فيما يتعلق بالصراع في المنطقة العربية يتكون من التصريحات والمواقف المشتركة(15).

10 - https://www.aljazeera.net/news/6/12/2004

11- Costanza Musu, European Union Foreign Policy and the Middle East Peace Process: 1991-2002 London School of Economics and Political Science PHD in international relations, P196-197

[12] – خافيير سولانا: وأستاذ جامعي قبل أن يكون وزيرا في الحكومات الإسبانية لمدة 13 سنة، وأمين عام لحلف شمال الأطلسي قبل أن يصبح الممثل السامي للسياسة والأمن الأوروبي بين 1999 – 2009.

[13] – لجنة ميتشل: ضمت كلاً من سليمان ديميريل الرئيس التركي السابق وتوربيان ياغلاند وزير خارجية النروج وجورج ميتشل (رئيساً) عضو سابق ورئيس الغالبية في مجلس الشيوخ الأميركي وخافيير سولانا الممثل الأعلي لسياسة الأمن والتعاون في الاتحاد الأوروبي، في توصياتها علي ضرورة ان تعمل الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية، عبر اجراءات اقترحتها، علي وقف العنف فوراً ومعاودة التفاوض لتأكيد التزام الاتفاقات الموقعة والتفاهمات المشتركة.

14- سلامة، دلال، مرجع سابق، ص 146-147-148.

15-مقلد، حسين طلال، محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مج25، العدد الأول، دمشق2009، ص623-622.

أضف إلى ذلك أن الاتحاد الأوروبي لا يملك القدرات العسكرية أو النفوذ السياسي لفرض هذه التصريحات والمواقف. ومع ذلك، كان الدور الأوروبي في عملية السلام في المنطقة العربية مهماً، حيث قدم الاتحاد الأوروبي منذ ايلول 1993، دعماً مالياً ضخماً لعملية السلام والسلطة الفلسطينية الناشئة وحتى الآن يعد الاتحاد الأوروبي أهم جهة مانحة للمساعدات غير العسكرية لعملية السلام منذ عام 1998، قدم الاتحاد الأوروبي ما يقارب 179 مليون يورو سنوياً لدعم السلطة الفلسطينية، هذا الدعم المخصص في المقام الأول لتطوير البنى التحتية وتعزيز القطاع الخاص، والمشافي والسكن والنظام التعليمي، وإنشاء وصيانة المؤسسات العامة مثل هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية، والشرطة و المجلس التشريعي في المرحلة الأولى من عملية السلام، كما عمل الاتحاد الأوروبي كجهة مانحة، بالتوازي مع الدعم المالي أرسل أيضًا إشارة سياسية لإسرائيل من خلال الاعتراف بالسلطة الفلسطينية المستقلة، ولم يشارك الاتحاد الأوروبي في مفاوضات السلام الرسمية، لعدم جاهزية الاتحاد الاوروبي القيام بذلك في اطار سياسة خارجية موحدة[16].

وفي مرحلة أخرى مهمة من السياسة الخارجية والأمنية المشتركة فيما يتعلق بالصراع في المنطقة العربية، كان إعلان برلين عام 1999،[17] وهنا أكد الاتحاد الأوروبي صراحة على حق الفلسطينيين في تقرير المصير، بما في ذلك خيار دولتهم، واستعداد الاتحاد الأوروبي للاعتراف بهذه الدولة خلال هذا الوقت، كان الاتحاد الأوروبي غالباً ما يشارك في إدارة الأزمات الدبلوماسية وساهم في نزع فتيل الصراع بشكل عام، فإن المواقف أو الإعلانات المشتركة للاتحاد الأوروبي بشأن المنطقة العربية تم تبنّيها لإظهار التنسيق وإضفاء الطابع الاوروبي على العمل المشترك في أطار السياسية الخارجية الأوروبية الموحدة، إلا أن الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل تمنع مجلس الاتحاد الأوروبي من اتخاذ قرارات مستقلة فيما يتعلق بالصراع في المنطقة العربية، أرادت ألمانيا على وجه الخصوص تجنب اتخاذ قرارات الأغلبية فيما يتعلق بإسرائيل وجيرانها قبل أن يتم حل الصراع وهذا يعني أن الفائدة العملية للاستراتيجية المشتركة محدودة في البداية، باستثناء المراقبة المنتظمة لتنفيذ عملية برشلونة ومع ذلك، فإن حقيقة اعتماد ثلاث استراتيجيات مشتركة فقط منذ عام 1999، واحدة منها مخصصة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، تسلط الضوء على أولوية السياسة الخارجية المعطاة لهذه المنطقة وأدت قمة كامب ديفيد الفاشلة في تموز 2000، واندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول 2000، إلى إدخال عملية السلام في أزمة عميقة لم تتعاف منها حتى يومنا هذا ويتخذ الجيش الإسرائيلي إجراءات أكثر صرامة ضد المتظاهرين الفلسطينيين والسلطة الفلسطينية، وفي محادثات طابا بين إيهود باراك وياسر عرفات في كانون الثاني 2001، حضر موراتينوس باعتباره الطرف الثالث الوحيد الشاهد واحتفظ بمحاضر المناقشات، وكان هناك على الأقل تقارب في المواقف بشأن العديد من القضايا الرئيسية واتفاق الوضع النهائي التي تمت صياغته، حتى لو كانت المناقشات غير ناجحة وتوقفت. وبعد تغيير الحكومة في عام 2001، قاطعت الحكومة الإسرائيلية بشكل متزايد المحاورين الفلسطينيين وسعت إلى عزل ياسر عرفات[18].

16- خضر، بشارة، أوروبا والعالم العربي دراسة نقدية للسياسات الأوروبية 1957-2014، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2016، ص 153.

17- إعلان برلين1999: دعا الاتحاد الأوروبي إلى قيام دولة فلسطينية ديمقراطية تعيش بسلام، أدى الإعلان إلى تحول جذري في سياسة الاتحاد الأوروبي حيال القضية الفلسطينية.

18- غربي، رقية، السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي بعد الحرب الباردة، جامعة بسكرة، الجزائر،2012، ص163.

لقد أدت هجمات 11 ايلول 2001 إلى مستوى آخر من العنف والعنف المضاد، لقد استخدمت حكومة أرئيل شارون "الحرب ضد الإرهاب" لإضفاء الشرعية على نهجها الأكثر صرامة في الأراضي المحتلة كجزء من "عملية الدرع الواقي" اعتبارًا من كانون الثاني 2002، تم قصف وتدمير المشاريع التي شارك في تمويلها الاتحاد الأوروبي، مثل المطار الفلسطيني وغيره من البنية التحتية مثل المستشفيات والمدارس ومحطة التلفزيون عمداً من قبل الجيش الإسرائيلي، وقد أدان الاتحاد الأوروبي هذا الأمر بشدة، ولكن في نهاية المطاف لم تتح له الفرصة للرد، وقد تمت مناقشة تعليق اتفاقية الشراكة مع "إسرائيل" ولكن تم رفضها، وفي المقابل ترددت مزاعم بأن أموال الاتحاد الأوروبي قد استخدمت من قبل عرفات والسلطة الفلسطينية لتمويل الأنشطة الإرهابية ضد إسرائيل[19]. ومع ذلك لم يتم إثبات هذا النوع من الانحراف في نظام التمويل الأوروبي حتى الآن، قررت مفوضية الاتحاد الأوروبي تشديد الرقابة على استخدام أموال الاتحاد الأوروبي، وتبين في نهاية المطاف أن الاتهام الموجه ضد الاتحاد الأوروبي بتمويل الكتب المدرسية الفلسطينية ذات المحتوى "المعادي للسامية" غير صحيح، ولا يمكن العثور على صيغ مقابلة في الكتب المدرسية الجديدة مع ذلك، تسببت الترجمات السيئة في بعض أجزاء الكتب الجديدة في سوء الفهم، وتم العثور على فقرات "معادية للسامية" في الكتب المدرسية الأردنية والمصرية القديمة التي لا تزال تستخدم في الأراضي المحتلة حتى اليوم، وقد نأى الاتحاد الأوروبي بنفسه عن هذه الادعاءات بشكل عام يدعم الاتحاد الأوروبي الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والمؤسسية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، و المنطقة العربية بمبلغ مليار يورو سنوياً، عندما تأسست "اللجنة الرباعية للشرق الأوسط" في مدريد في نيسان 2002، كانت محاولة لخلق نهج جديد للوساطة، لقد قامت أهم الجهات الفاعلة الدولية بإضفاء الطابع المؤسسي، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة، وكان هدف اللجنة الرباعية هو تحقيق إصلاح السلطة الفلسطينية، وتوضيح دور ياسر عرفات في المستقبل، والسعي إلى تنسيق توجهات أعضاء اللجنة الرباعية الأربعة، وبالنيابة عن الاتحاد الأوروبي،[20] حضر الاجتماع الافتتاحي الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة خافيير سولانا، ورئيس مجلس الاتحاد الأوروبي ووزير الخارجية الدنماركي بير ستيج مولر، كان من بين المبادئ الجديدة للسياسة الأميركية في المنطقة العربية، تأسيس دولة فلسطينية في أعقاب إصلاحات ديمقراطية، ولكن من دون ياسر عرفات، كان الاتحاد الأوروبي في البداية ضد استبدال ياسر عرفات، حيث اعتبره الشريك الفلسطيني الوحيد المحتمل في المفاوضات على الرغم من الانتقادات الكثيرة، لكن كان لابد من البحث عن حل دبلوماسي ووفقاً لذلك، ينبغي إعطاء ياسر عرفات منصباً تمثيلياً رئيس السلطة الفلسطينية، في حين يجب أن يتولى رئيس الوزراء محمود عباس مسؤولية المفاوضات حول تأسيس الدولة، وتتوخى الخطة المكونة من ثلاث مراحل المقترحة في أيار 2003، تحديداً انسحاباً إسرائيلياً جزئياً وإخلاء بعض المستوطنات كان الهدف هو تحقيق حماية أكبر ضد عمليات المقاومة الفلسطينية من خلال الفصل المكاني بين السكان، وينبغي تحقيق حل الدولتين والإصلاح الديمقراطي للمؤسسات الفلسطينية على ثلاث مراحل من أجل التوصل إلى الوضع النهائي في وقت مبكر من عام 2005م. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها "اللجنة الرباعية للشرق الأوسط"، فإن "خارطة الطريق" لم تنفذ ولو جزئيا حتى الآن[21].

موقف الاتحاد الأوروبي من عملية برشلونة والصراع العربي "الإسرائيلي":

19- Thomas Kleine-Brockhoff & Bruno Schirra, Arafat bombt, Europa zahlt, in: Die Zeit, Nr. 24 vom 6. 6. 2002, S. 13 - 16.

20 -Costanza Musu, Previous reference, p97

21- الريس،معن عبد العزيز، الأوروبي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد (الفرص والقيود)، جامعة الشرق الأوسط، 2014، ص115.

تم التأكيد من خلال مؤتمر برشلونة بأن الاتحاد الأوروبي ينظر إلى كل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية والدول العربية المشاركة في الصراع كونهم شركاء، إن عملية برشلونة القائمة منذ عام 1995 وتتكون من عدة مفاهيم، هي مفهوم أوروبي عالمي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، وهي مصممة لتكون عملية مكملة لعملية السلام؛ وليس المقصود منه حل الصراع في المنطقة العربية، ومن ناحية أخرى فإن التفاعلات الحتمية بين العمليتين برشلونة والسلام ، تعني أن الشراكة الأورو- متوسطية أصيبت بالشلل بشكل متكرر بسبب الصراع في المنطقة العربية، وكجزء من السلة السياسية، حيث بذلت الجهود منذ سنوات للتوقيع على "ميثاق السلام والاستقرار"، الذي سيتضمن الالتزام بالحل السلمي للصراعات ومواصلة الحوار السياسي في حالة نشوب صراع لقد أوضحت الدول العربية، وخاصة سوريا مرارا وتكرارا أنه لا يمكن التعاون الأمني ما دام هناك "خلل استراتيجي"، ولم يتم حل الصراع في المنطقة العربية وإسرائيل لا تطرح احتكارها للأسلحة النووية للمناقشة، وللسبب نفسه لا يمكن تنفيذ سوى عدد قليل من تدابير "بناء الشراكة" المخطط لها في الأصل، إن المقاطعة المتكررة لمؤتمري وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي من جانب سوريا ولبنان، جاء الموقف ليؤكد بأن لا يمكن الفصل بين العمليتين برشلونة والسلام، و أدانة سياسات الاحتلال "الإسرائيلي"[22].

ومن ناحية أخرى، لا يمكن للشراكة الأوروبية المتوسطية أن تساهم في الانفراج في عملية السلام، ولا يمكن لأطراف الصراع تحقيق السلام من خلال مناقشات غير رسمية بين إسرائيل والفلسطينيين وسوريا على هامش المؤتمرات الأورو- متوسطية، وخاصة أن تلك النقاشات غير ملزمة لإسرائيل التي تسعى لتحقيق سلام دون عودة الأرض او تقديم أي تنازلات في سبيل حل الصراع، لقد أدت الاجتماعات المنتظمة لما يسمى "كبار المسؤولين" حول قضايا الحوار السياسي، والاجتماعات العديدة للوزراء والمسؤولين المتخصصين في السلال الثلاث إلى خلق نوع من الاستمرارية، وممارسة السلوك المتعدد الأطراف في إطار السلة الاقتصادية، لا ينبغي أن تؤدي اتفاقيات الشراكة الثنائية إلى منطقة تجارة حرة في البحر الأبيض المتوسط فحسب، بل يجب أن يحقق التعاون الإقليمي ودون الإقليمي على سبيل المثال في قطاع الطاقة أو النقل، في تخفيف التوترات بين الدولتين، والأطراف المتصارعة كجزء من السلة الثالثة، تهدف مشاريع المجتمع المدني إلى التقريب بين المجتمعات والمساعدة في تقليل العداء، وقد تم إبرام اتفاقيات الشراكة مع كافة الدول الشريكة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، باستثناء سوريا إلا أن منطقة التجارة الحرة الأورو- متوسطية لن تنجح إلا إذا تحسن الوضع السياسي، وربما يفتح تعزيز التعاون الاقتصادي بين أطراف النزاع مسارات سياسية، لكن هذا الترويج يجب ألا يقتصر على المؤتمرات المتخصصة واجتماعات الخبراء، بل يجب أن تصبح التحسينات الملموسة في أوضاعهم المعيشية واضحة أمام السكان الفلسطينيين، ويجب توضيح أن الاتحاد الأوروبي لن يقدم التمويل إلا إذا كان هناك رفض للإرهاب، وإذا تم سحب التمويل فسيكون هناك ضرر ملحوظ[23].

ومع ذلك فإن التهديد بفرض عقوبات اقتصادية يمثل مشكلة، كما هو الحال مع الجدل الدائر حول تعليق اتفاقية الشراكة مع "إسرائيل"، إن مبدأ المشروطية السياسية الذي يشكل أساس اتفاقيات الشراكة، لم يطبق حتى الآن إلا على نطاق محدود للغاية في أعقاب السياسة العدوانية المتزايدة التي انتهجتها حكومة شارون في "عملية الدرع الواقي" في ربيع عام 2002، دعا أعضاء البرلمان الأوروبي إلى تعليق اتفاقية الشراكة مع "إسرائيل"، وقد تم انتقاد القتل المستهدف لقيادات المقاومة من حركة حماس، كما أظهرت ردود الفعل على عملية القتل المستهدف لزعيم حماس الشيخ احمد الياسين في مارس 2004، وخليفته عبد العزيز الرنتيسي

22- بن عمر، عواج، دور سياسة الجوار الأوروبية في تفعيل الحوار الاورو متوسطي، الجزائر، مجلة الفكر المتوسطي، ط10، العدد1، 2021، ص75-78.

23- Volker Perthes, Der Mittelmeerraum, der nahöstliche Friedensprozess und die Europäische Union: Die Suche nach einer politischen Rolle, in: Wulfdiether Zippel (Hrsg.), Die Mittelmeerpolitik der EU, Baden-Baden 1999, S. 173 - 184.

في أبريل، وقبول الجيش "الإسرائيلي" لسقوط ضحايا من المدنيين باعتبارهما انتهاكًا لحقوق الإنسان، وقد تم الامتناع عن اتخاذ الإجراء الصارم بالتعليق لأن الاتحاد الأوروبي سيكون تحت ضغط للعمل ضد معظم "الدول الشريكة في منطقة البحر الأبيض المتوسط" الأخرى، وهذا يعني تقويض الشراكة الأوروبية المتوسطية برمتها، وكان من المفضل الحفاظ على الحوار السياسي مع "إسرائيل"، وذلك أيضاً لأن فعالية العقوبات الاقتصادية موضع شك بشكل عام، ويشكل تطبيق مبدأ المشروطية السياسية أيضاً مشكلة كبيرة لأنه يتطلب الإجماع بين الدول الخمس عشرة السابقة، التي أصبحت 25 دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي، وعارضت ألمانيا وبريطانيا العظمى وهولندا بشكل خاص الدعوة لعقد اجتماع استثنائي لمجلس الشراكة الأوروبية الإسرائيلية[24].

عملية السلام العربية-"الإسرائيلية" ما بين التعاون والتنافس الأمريكي-الاوروبي

تنشط الولايات المتحدة والأوروبيون في المنطقة العربية منذ عقود، ويحاولون منع الوضع من التدهور أكثر، في حين لعبت الولايات المتحدة دوراً مركزياً في جميع المراحل الهامة لعملية السلام، كان دور المفوضية الأوروبية (الاتحاد الأوروبي) متواضعاً إلى حد ما لكنه لا يزال مهماً خاصة فيما يتعلق بتطوير مفاهيم طويلة المدى، ودعم المبادرات الدبلوماسية وتوفير الدعم المالي لعملية السلام، لقد حدث تحرر تدريجي معين من الولايات المتحدة وفي مدريد عام 1991، لم يكن الاتحاد الأوروبي ممثلاً بعد، باستثناء مجموعة العمل الإقليمية. وكان الوسطاء الأوروبيون قد ساهموا مقدماً في اتفاقيات أوسلو عام 1993، كان مؤتمر برشلونة عام 1995 بمثابة مبادرة أوروبية مستقلة للمنطقة، وشارك مبعوث موراتينوس الخاص للشرق الأوسط في محادثات طابا وكامب ديفيد، ومع إعلان برلين عام 1999، عززت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي موقفًا مشتركًا وميزت نفسها عن الولايات المتحدة، وكجزء من "خارطة الطريق"، حيث يقف الاتحاد الأوروبي كشريك دبلوماسي وفاعل دولي متساوٍ إلى جانب الولايات المتحدة وروسيا والأمم المتحدة، وتحظى مبادرة جنيف بدعم خاص في أوروبا، إن النقاط التي تختلف حولها المواقف والمقاربات الأوروبية والأمريكية، هي قبل كل شيء دعم الاتحاد الأوروبي للسلطة الفلسطينية وعملية برشلونة باعتبارها نهجاً أوروبياً متعدد الأطراف على وجه التحديد، وهو ما تنظر إليه الولايات المتحدة بعين ناقدة[25].

لقد قيل لفترة طويلة أن دور الوساطة لا يمكن أن تقوم به إلا الولايات المتحدة، وأن دور الاتحاد الأوروبي يجب أن يقتصر على ضمان تنفيذ الاتفاقيات المتفاوض عليها، وفقا لشعار: الاتحاد الأوروبي في خدمة الدبلوماسية الأمريكية، لكن فشل كامب ديفيد الثاني أظهر أنه حتى حكومة الولايات المتحدة غير قادرة على تحقيق كل شيء، وكان لدى الفلسطينيين انطباع بأنهم يتفاوضون مع وفد إسرائيلي أميركي، وبهذا المعنى فقد يكون من المفيد إشراك الاتحاد الأوروبي كوسيط أكثر حيادية، ومع ذلك لا ينبغي أن يكون الهدف هو العمل ضد بعضنا البعض، اختارت إدارة بوش في بداية إدارتها الابتعاد عن الأضواء في صراع المنطقة العربية. خلال هذا الوقت قام الممثلون الأوروبيون بدبلوماسية نشطة في المنطقة، ومنذ تأسيس "اللجنة الرباعية للشرق الأوسط"[26].

تباين الموقف الأوروبي

([24]) بن عواج، مرجع سابق، ص78،79.

[25]) Michael F. Klinkenberg, Die Rolle der EU im Nahost-Friedensprozess, Münster-Hamburg-London 2002, pa35.

26-Michael F. Klinkenberg, Previous reference, pa36-38.

بالرغم من نجاح الأوروبيين في تحقيق الاتحاد في ماستريخت، إلا أن يبقى المنغص في التكامل الأوروبي للسياسية الخارجية والامنية المشتركة، عدم التوافق في الكثير من القضايا على المستوى الإقليمي والدولي، وبينما اختلفت مواقف فرنسا وألمانيا وبريطانيا العظمى في الماضي بشكل كبير حول جوانب الصراع في المنطقة العربية، مثل مسألة اللاجئين ومسألة الحدود ووضع القدس، فقد جرت عملية مواءمة للمواقف في السنوات الأخيرة، لقد أثبت حل الدولتين الآن نفسه كإجماع ومع ذلك، لا تزال هناك اختلافات حول كيفية تحقيق هذا الهدف وكيفية الاستجابة لحالات الأزمات الحادة، كما يصبح التركيز المختلف واضحا مرارا وتكرارا خلال المبادرات الدبلوماسية الفردية، على سبيل المثال عندما حاول الرئيس الفرنسي جاك شيراك إحياء "السياسة العربية" الديغولية خلال رحلة إلى المنطقة العربية في عام 1996، وأراد ترسيخ فرنسا كقوة دافعة، وقد قوبل موقفه المؤيد للعرب ومطالبته بدور متساو للاتحاد الأوروبي إلى جانب الولايات المتحدة في عملية السلام بانتقادات شديدة في "إسرائيل"[27]، كما أن الاتحاد الأوروبي لم يخرج قبل وقوع الاحتلال الأمريكي للعراق وبعد وقوعه، بموقف موحد وتباينت مواقف دوله تباينًا شديدًا بين المشارك والمؤيد والرافض، وهذا التباين قد يحدث شرخًا في علاقات دول الاتحاد مع بعضها، ولكن الاتحاد الأوروبي يتسم بأحقية كل دولة من دوله في اتخاذ سياسة خارجية قد تختلف مع غيرها أحيانًا تكون ذات نزعة قومية مع ولاء مطلق للسياسة الامريكية، على الرغم من سعي الاتحاد الأوروبي في أغلب الأحيان للخروج بموقف موحد في أغلب قضايا السياسة الخارجية[28].

لكن السياسات التقليدية المؤيدة لإسرائيل التي تنتهجها الحكومات الألمانية تطورت إلى موقف أكثر توازناً منذ ائتلاف الأخضر[29]، إن مبادرات الوساطة التي قام بها وزير الخارجية فيشر في المنطقة العربية، وتبادل الأسرى في كانون الثاني 2004، هي تعبير عن هذا الفهم الجديد للسياسة الخارجية، وفي الوقت نفسه، ليس من الواضح دائمًا متى يتحدث الناس ويتصرفون باللغة الألمانية ومتى بأسماء أوروبية، وينطبق الشيء نفسه على مواقف الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي بشأن الصراع في المنطقة العربية، إن الموقف التقليدي المؤيد لإسرائيل الذي تتخذه بريطانيا العظمى، وكذلك هولندا وبولندا و إسبانيا، يرتكز جزئياً على العلاقات القديمة والجديدة عبر الأطلسي بين هذه الدول، وجزئياً على خلفيات تاريخية، ونظراً لهذه التقاليد المتباينة في السياسة الخارجية فليس من المستغرب أن يفشل الاتحاد الأوروبي باستمرار في تقديم صوت مشترك في السياسة الخارجية، وامتنعت ألمانيا على وجه الخصوص عن التصويت في مختلف أنحاء الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن سياسة الاستيطان الإسرائيلية، وبوسعنا أن نلاحظ الاندماج المتزايد بين الهياكل والمصالح السياسية الوطنية والأوروبية، في حين تعمل فرنسا وبريطانيا العظمى في الوقت نفسه على إعادة تأميم سياستهما الخارجية، إن الأفكار المختلفة حول السياسة المشتركة في المنطقة العربية، تختلف ليس فقط وفقاً لوجهات النظر الوطنية، بل وفقاً للطيف السياسي، ومن الممكن أن تأتي قوة دافعة جديدة للسياسة الأوروبية في المنطقة العربية من الحكومة الاشتراكية الإسبانية، بعد أن أصبح الممثل الخاص السابق لموراتينوس وزيراً للخارجية[30].

التوقعات العربية حيال سياسة الاتحاد الأوروبي:

27- Jan Ross, Kerneuropa, ein Wintermärchen, in: Die Zeit, Nr. 8 vom ,2004, pa7.

28- الجابري، ستار عبد الجبار، موقف الاتحاد الأوروبي تجاه الاستراتيجية الامريكية في العراق، دراسات دولية، مج 10، العدد36، 30-4-2008، ص41-48.

29 - ائتلاف الأخضر: هو من الأحزاب السياسية الألمانية

30) Jan Ross, Previous reference, pa7-8.

لقد أتت التوقعات العربية من حضور السياسة الأوروبية لتحقيق توازن دولي على الساحة العربية مخيبة لأمال. كانت مواقف الدول الأوروبية من حرب العراق واحدة من أخطر النكسات التي تعرضت لها السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، ولكنها أثارت نقاشاً حاداً حول مستقبل السياسة الخارجية الأوروبية، وخاصة تجاه المنطقة العربية ومنذ ذلك الحين، تم تداول مفاهيم مثل: الطليعة الألمانية الفرنسية أو "التحالفات الانتقائية" مثل الثلاثي فرنسا وألمانيا وبريطانيا العظمى كمراكز مراقبة محتملة للاتحاد الأوروبي الموسع، تراقب الدول الأعضاء الصغيرة والمتوسطة الحجم والجديدة في الاتحاد الأوروبي هذه المسودات بقدر كبير من الشك، ومن وجهة نظر مؤسسات بروكسل، فإن هذا يعني أيضاً العودة إلى عالم القوى والدول القومية وفي الوقت نفسه، حدثت طفرة جديدة في إضفاء الطابع الأوروبي على السياسة الخارجية، وخاصة تجاه العالم العربي[31].

إن السياسة الخارجية والأمنية المشتركة تشكل على نحو متزايد نقطة مرجعية للدول الأعضاء، ولقد أدت الأزمة في الشرق الأوسط في المقام الأول إلى المزيد من تطوير نهج بروكسل فمن ناحية، تستجيب استراتيجية سولانا الأمنية للتهديدات المحددة حديثاً، ومن ناحية أخرى، فإن مفهوم "أوروبا الموسعة"، وسياسة الجوار للاتحاد الأوروبي والعلاقات مع الدول المجاورة بعد التوسيع، و"الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة البحر الأبيض المتوسط ، ويحدد الاتحاد الأوروبي علاقاته مع العالم العربي على أساس الاتفاقيات وأطر التعاون القائمة، مثل عملية برشلونة والاتفاقيات مع مجلس التعاون الخليجي، ويقرر تكثيف العلاقات مع كافة دول المنطقة، وقد تم إدراج الاقتراح الخاص بمبادرة جديدة للمنطقة العربية الذي قدمه وزير الخارجية فيشر في مؤتمر ميونيخ الأمني، وكذلك المقترحات المقدمة من الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي، هناك اتفاق في العواصم الأوروبية على ضرورة توسيع دور السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية على المدى الطويل، إن الإصلاح الجاري لأدوات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وتطوير سياسة الأمن والدفاع الأوروبية يهدف إلى المساهمة في اكتساب الاتحاد الأوروبي لثقل سياسي أكبر، وعلى الرغم من التقدم الموصوف، فإن الاتحاد الأوروبي لا يزال في الوقت الحالي غير جاهز للاستجابة بسرعة وكفاءة للأزمات السياسية والصراعات في العالم، وتكمن قوتها في نهجها المتعدد الأطراف، كما تشارك العديد من الأطراف والدول والجهات الفاعلة غير الحكومية في الصراع في المنطقة العربية، وهنا يمكن للاتحاد الأوروبي أن يُظهر بشكل أكبر قدراته في مجال الوساطة وإمكاناته في بناء المؤسسات، يمتلك الاتحاد الأوروبي وسائل اقتصادية يمكن أن تساهم في تنمية المنطقة: الحوافز الإيجابية والشروط الإيجابية، بدلاً من العقوبات كحافز لأطراف النزاع، ومن وجهة نظر أوروبية، فإن مشاكل المقاومة وسياسة الاستيطان تأتي في المقدمة، وفي كلتا الحالتين يستطيع الاتحاد الأوروبي أن يمارس المزيد من الضغوط، ويجب أن يكون من الواضح للسلطة الفلسطينية أن الاستخدام التكتيكي للقوة، سواء بشكل مباشر من خلال حركة فتح، أمر غير مقبول، ويجب الضغط على إسرائيل لوقف سياستها الاستيطانية لدى الاتحاد الأوروبي خيارات لممارسة الضغط السياسي والاقتصادي على جميع الأطراف المشاركة في الصراع، ويجب أن يتم ذلك بالتنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى، الولايات المتحدة والأمم المتحدة وروسيا، وانطلاقاً من روح مبادرة جنيف، يتعين على السياسة الأوروبية أن تركز على البدء بالمشاكل الصعبة وعدم التسامح مع المؤقتية[32].

---

[31]) EU-Kommission, Rapport inte'rimaire sur un partenariat stratégique entre l'UE et la région méditerranéenne ainsi que le Moyen-Orient, in : Euromed Report Nr. 73, Brüssel, 24. 3. 2004.

[32]) Euromed Report Nr. 73, Brüssel, 24. 3. 2004, Previous reference .

الخاتمة

حاول الاتحاد الأوروبي خلال هذه الفترة الخروج من إطاره القاري، واستبدال مصطلح المفوضية الأوروبية كمنظمة، بالانتقال إلى فاعل دولي في حل القضايا والنزعات الدولية، بفضل قوته الاقتصادية وتقديم الأوروبيين أنفسهم ضمن سياسة خارجية موحدة، لسوء حظ الأوروبيين كان الاختبار الأول لهم التدخل لحل الصراع العربي- "الإسرائيلي"، إلا أن الولايات المتحدة و"الإسرائيليين"، لم يسمحوا للاتحاد الأوروبي بلعب دور سياسي فاعل، واقتصر دور الاتحاد على الدعم المالي لعملية السلام العربية-"الإسرائيلية" دون تحقيق نتائج مهمة وحل نهائي للصراع ، مما أدى إلى تشتت الموقف الأوروبية وخاصة عندما تكون الولايات المتحدة أحد الأطراف المشاركة في أي عملية سياسية، بالتالي تذهب بعض الدول الأوروبية بالولاء الكامل للسياسة الامريكية .والبعض الآخر للولاء القومي واتخاذ مواقف منفردة.

تؤكد الدراسة على تباين واختلاف السياسة الخارجية الأوروبية تجاه الكثير من القضايا المتعلقة بالمنطقة العربية، لا يمكن وضع دول الاتحاد الاوروبي في خانة واحدة عند مناقشة موقفها من الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية، حيث شكل الاحتلال الأمريكي للعراق صورة واضحة على عدم توافق دول الاتحاد الاوروبي من السياسة الأمريكية من قضايا المنطقة العربية ومن بينها الاستراتيجية.

إن الاتحاد الأوروبي لم يخرج قبل وقوع الاحتلال الأمريكي للعراق وبعد وقوعه، بموقف موحد وتباينت مواقف دوله تباينا شديدا بين المشارك والمؤيد والرافض، وهذا التباين قد يحدث شرخاً في علاقات دول الاتحاد مع بعضها، ولكن الاتحاد الأوروبي يتسم بأحقية كل دولة من دوله في اتخاذ سياسة خارجية قد تختلف مع غيرها أحيانًا تكون ذات نزعة قومية مع ولاء مطلق للسياسة الامريكية، على الرغم من سعي (الاتحاد الأوروبي) في أغلب الأحيان للخروج بموقف موحد في أغلب قضايا السياسة الخارجية.

تتعارض رؤية بعض الدول الأوروبية مع رؤية الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة حول قضايا المنطقة العربية، تعتبر فرنسا وألمانيا القاعدة التي يرتكز عليها الاتحاد الأوروبي من مصلحتها عدم إشعال الحروب في بؤر التوتر في العالم، لاسيما المنطقة العربية القريبة جغرافياً منها والتي ترتبط بمصالح اقتصادية وتاريخية معها

بالرغم من التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، إلا إن هناك اختلاف في إدارة الصراع. الاتحاد الأوروبي يفضل دائما الوسائل السلمية والدبلوماسية بدلا من الوسائل العسكرية، ومع اتخاذ القرارات الجماعية عبر مجلس الأمن، بينما ترى الولايات المتحدة إن إدارة الصراع الدولي يتحكم فيه عامل القوة العسكرية التي تتمتع بها.

عمل الاتحاد الأوروبي على توسيع سياسة الجوار الأورو-متوسطية والعلاقات مع الدول المجاورة، و"الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، ويحدد الاتحاد الأوروبي علاقاته مع العالم العربي على أساس الاتفاقيات وأطر التعاون القائمة، مثل عملية برشلونة والاتفاقيات مع مجلس التعاون الخليجي، ويقرر تكثيف العلاقات مع كافة دول المنطقة، إلا ان يرتبط نجاح الشراكة الأورو-متوسطية وعملية برشلونة، في تحقيق السلام وانهاء الصراع العربي-"الإسرائيلي".

معلومات التمويل : هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (501100020595).

Funding information: this research is funded by Damascus university – funder No. (501100020595

المراجع

1. بن عمر عواج، دور سياسة الجوار الأوروبية في تفعيل الحوار الاورو متوسطي، الجزائر، مجلة الفكر المتوسطي، ط10، العدد1، 2021.

2. الجابري ستار عبد الجبار، موقف الاتحاد الأوروبي تجاه الاستراتيجية الامريكية في العراق، دراسات دولية، مج 10، العدد36، 30-4-2008.

3. خضر، بشارة، أوروبا والعالم العربي دراسة نقدية للسياسات الأوروبية 1957-2014، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2016.

4. الريس معن عبد العزيز، الاتحاد الأوروبي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد (الفرص والقيود)، جامعة الشرق الأوسط، 2014.

5. سلامة، دلال، الدور الأوروبي في عملية السلام الفلسطينية- الإسرائيلية ما بين الدور الاقتصادي السياسي، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2005،

6. غربي رقية، السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي بعد الحرب الباردة، جامعة بسكرة، الجزائر،2012.

7. محمد، جاسم، هل يبقى الاتحاد الأوروبي متماسكا؟ ... معاهدة أمستردام، إعداد المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والإستخبارات . المانيا وهولندا-وحدة الدراسات والتقارير "4"، 2019.

8. مقلد، حسين طلال، محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مج25، العدد الأول، دمشق2009.

9. ميلود، ميسوم، الامة العربية وتداعيات حرب أكتوبر 1973م، مجلة روافد للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد4، 2018.

المراجع الأجنبية:

1. Costanza Musu, European Union Foreign Policy and the Middle East Peace Process: 1991-2002 London School of Economics and Political Science PHD in international relations,

2. David Allen/Alfred Pijpers , European Foreign Policy-Making and the Arab-"Israeli" Conflict, The Hague-Boston-Lancaster 1984

3. Isabel Schäfer, Regional Crises and Europe: How the Middle East Conflict and Iraq War Affect the EMP, Freie Universität Berlin,2005.

4. Jan Ross, Kerneuropa, ein Wintermärchen, in: Die Zeit, Nr. 8 vom ,2004.

5. EU-Kommission, Rapport inte'rimaire sur un partenariat stratégique entre l'UE et la région méditerranéenne ainsi que le Moyen-Orient, in : Euromed Report Nr. 73, Brüssel, 24. 3. 2004.

6. Michael F. Klinkenberg, Die Rolle der EU im Nahost-Friedensprozess, Münster Hamburg-London 2002،

7. Thomas Kleine-Brockhoff/Bruno Schirra, Arafat bombt, Europa zahlt, in: Die Zeit, Nr. 24 vom 6. 6. 2002,

8. Volker Perthes, Der Mittelmeerraum, der nahöstliche Friedensprozess und die Europäische Union: Die Suche nach einer politischen Rolle, in: Wulfdiether Zippel (Hrsg.),DieMittelmeerpolitikder.

مواقع الكترونية:

1- https://www.aljazeera.net/news/6/12/2004